

رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي لـ (الكنوبير):

نسعى إلى إعادة هيكلة المؤسسة بما يتناسب مع وضعها الحالي لدينا دراسات للاستفادة من الأبخرة والضباب لعمل مصائد مائية



تعمل المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي وهي إحدى الجهات التابعة لوزارة المياه والبيئة على توفير المياه النقية للمواطن من خلال فروعها في المحافظات والتي تعتبر أغلبها نائية مثل ريمة ومأرب وشبوة والمحويت وبعض مناطق محافظة صنعاء. وقد شهدت المؤسسة توسعاً في عملها وإشرافها على تلك الفروع وحققت إنجازات غير متوقعة فمن خلال نشاطها لهذا العام سيتم إنشاء ما يقرب من 12 فرعاً جديداً. صحيفة (14 أكتوبر) أجرت حواراً مع رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي الأستاذ/ فؤاد عبداللطيف ضيف الله وكانت حصيلته كالتالي:-

عدم وجود اعتمادات مالية لشراء أراض وإقامة مشاريع عليها من ضمن العوائق التي تواجهها

بجميع مراحل التشغيل وعمل العوامات ليكون التشغيل آلياً وبمشغل واحد ومع هذا كله فقد كان تنفيذ هذا المشروع العملاق يشكر عليه الأخوة في مياه الريف فقد جلسنا مع الأخ المحافظ وتبادلنا وجهة النظر لاستلام المشروع وآلية تشغيله والتنسيق مع الأخوة في مياه الريف وعلى ضوء ذلك زارنا المحافظ والتقينا معه الأخ على الصربي رئيس الهيئة العامة لمياه الريف واتفقتنا على تشكيل لجنة مشتركة لتقييم المشروع وتسليمه للمؤسسة.

ومن خلال اللقاء بالأخ المحافظ اقترحنا أن نتعاون مع المجلس المحلي بتوفير نفقات التشغيل بالية عمل خزانات عند كل تجمع سكاني واستئجار وسيلة النقل إلى الخزانات وبهذه الطريقة سيكون هناك حل سريع لازمة المياه في مدينة الجبيل عاصمة المحافظة.

ماذا عن المشروع الجديد لتحلية المياه في محافظة الجوف؟

العملية ليست تحلية ولكنها نوع من الفلترية بطريقة حديثة طبعاً هناك دول كثيرة سبقتنا في هذا المجال لكن بالنسبة لنا بدأت المؤسسة قبل أشهر بعد أن طرحنا الموضوع في ورشة عمل وتواصلنا مع شركات وكون محافظة الجوف توجد فيها مياه جوفية بكمية كبيرة لكن الملوحة فيها أكبر. فبدأنا بالتواصل مع شركة الآن على أن توفر وحدتي ضخ لعملية فلترية المياه وهذه عملية ستوفر لنا الكثير بدلاً من أن تأتي بالماء من البحر الذي يكلفنا الكثير.

كلمة أخيرة تريدون قولها في هذا اللقاء؟

تمنى أن يتعاون المواطن معنا في جانب ترشيد الاستهلاك للمياه سواء الماء الذي يستخدم للشرب أو الماء المستخدم في الزراعة وأن نحاول أن نعطي مشكلة المياه حقها وأن يأخذ الإعلام دوره في هذا الجانب وأن تتكاتف الجهود إلى جانب الحكومة للحفاظ على المياه وبالأخير أشكر صحيفة 14 أكتوبر التي أتاحت الفرصة أن نتحدث في هذا اللقاء فهذه الصحيفة من الصحف الرائدة في اليمن وما اهتمامها في متابعة قضايا المياه إلا نابعة من إحساسها بأهمية المياه في حياة المجتمع.

المرتفعة مما يسبب عدم توفر السيولة اللازمة لشراء قطع الغيار والإصلاح بشكل سريع علماً إن الكثير من الفروع التي لازالت تتبع المؤسسة تتبع المتر المكعب الواحد بسعر متدني لا يغطي حتى تكاليف الكهرباء وحدها وهذا ما حصل تحديداً في المحويت ومناخة... الخ

إلى أين وصلتكم في مشروع مياه الجبيل؟ وماذا عن مشروع الصرف الصحي ومحطة العالجة بالمحافظة؟

محافظة ريمة وضعها صعب للغاية فهناك قصور في عموم المديرات بالنسبة لمشاريع المياه والصرف الصحي وتحدثت عن مركز المحافظة الجبيل الذي نفذنا مشروع المؤسسة فيه فقد قمنا بتنفيذ المبنى وجزء من الشبكة والعمل متوقف بسبب تأخر مكتب الأشغال في تنفيذ الشوارع ونحن بصدد الاستلام و تشغيل المشروع وإدارته فقد شكلت لجنة للبدء في تشغيل المشروع

حيث أن المؤسسة هي المعنية بإدارة مشاريع المدن الحضرية وكان يفترض أن المؤسسة هي من تنفذ المشروع بالكامل إلا أن مياه الريف هي التي نفذت حفر الآبار وتنفيذ خط الضخ من منطقة الآبار إلى مركز المحافظة على ست مراحل وبهذه الطريقة تقف أمامنا مشكلة في التشغيل وكذلك خزان اللوقود ووسيلة نقل للوقود أيضاً وعند التشغيل بهذه الطريقة إذا حدث أي تعطل في إحدى المراحل فإنه سيتوقف المشروع بالكامل، فكان يفترض أن ينفذ هذا المشروع بطريقة حديثة بعمل محطة توليد رئيسية وربطها



فؤاد عبداللطيف ضيفالله

الأخر هو عبورة المناطق وعدم التحمس من قبل المقاولين لدخول في هذه المناقصات عندما يتم الإعلان عنها مما يضفي على المؤسسة أعباء إعادة إعلان المناقصات مرات عديدة وأحياناً ينتهي العام ولا يتقدم أحد وتصادر المخصصات بانتهاك السنة المالية وتكون عبء على المؤسسة للأعوام التالية. أضف إلى ذلك فإن المشاريع تقع في مناطق مرتفعة مما أدى إلى ضرورة إعادة الضخ عبر عدة مراحل وهذا يتطلب نفقات إضافية مكلفة يقابلها رفض للتعرفة المطروحة والتي تتوافق مع تكاليف التشغيل والصيانة

لعدم وضوح الرؤية وتحقيق أهداف ومهام جديدة للمؤسسة يتوافق مع المتغيرات كما سبق ذكرها لأنه ربما التساؤل عما لو قيمت المؤسسة لاداءها فإن النتيجة سوف تكون سلبية نتيجة العدد الضخم لموظفي الإدارة العامة والذين كانوا يقومون بأعمال واسعة في عموم محافظات الجمهورية وتقلصت المؤسسة دخل الموظفين نفس العدد مما يؤثر على الناحية المعنوية والدافع الذاتي مع ثبات الموارد السابقة وتدينها سنة بعد أخرى مما تقف المؤسسة عاجزة عن الوفاء بكامل المستحقات للموظفين وللأسف الشديد فإن الكثير من الكوادر الجديدة بدأت تنسرب من المؤسسة بعد إنفاق أموال كبيرة لتأهيلها داخلياً وخارجياً.

من خلال زيارتكم الميدانية وإطلاعكم عن كثب على الأوضاع المادية الصعبة في عدد من المحافظات، ما هي أهم العوائق والتحديات التي تواجهونها في مشاريع وفروع المؤسسة؟

هناك مشاكل اجتماعية تتمثل في عدم توفير الأراضي لإقامة مشاريع المياه وخاصة محطات الصرف الصحي وعدم التعاون من قبل المواطنين في إيجاد الأراضي أو التبرع بها لعدم وجود اعتمادات مالية لشراء الأراضي فور المعرفة بأن الغرض من الشراء هو لإقامة مشاريع حكومية بالإضافة إلى قيام بعض المواطنين بالمناطق التي يوجد بها مصدر مياه بالممانعة في تزويد مناطق مجاورة لهم لا تتوفر بها مياه وفرض شروط وطلبات تعجيزية ومعظمها شخصية والسبب

بأس به في هذه المناطق والفروع بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها من خلال الكادر الجيد في المؤسسة وتفرغهم بشكل كامل للفروع القليلة وبالتالي فقد توفرت الجهود وتحسنت الخدمة.

ما هي الخطط المستقبلية للمؤسسة لمواجهة التوسع السكاني المتزايد والنقص الحاد الحاصل في إمدادات المياه؟

أهم خطط المؤسسة إعادة هيكلة المؤسسة بما يتناسب مع وضعها الحالي وهذا الموضوع مطروح ونحن نتابع هذا وله أكثر من ثلاث سنوات ومع هذا لا بد أن نظل واقفين في تقديم خدماتنا للمواطن بحسب إمكانياتنا المتاحة في المناطق الصعبة على سبيل المثال محافظة الجوف فهذه المحافظة تعتبر فيها المياه كثيرة ولكن هناك نسبة كبيرة من الملوحة مثل هذا الجانب وضعنا دراسات لإنشاء محطات فلترية للمياه لتكون مياه صحية صالحة للاستخدام وقد قطعنا شوط كبير في هذا الجانب بالتنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة لإقامة هذه المشاريع والاستفادة منها وأيضاً الاستفادة من مياه السدود بتنقيتها لتكون صالحة للشرب كذلك هناك دراسة للاستفادة من الأبخرة والضباب بعمل مصائد مائية وهي عبارة عن ألواح تكثيفية ونحن بصدد العمل بنده بورشة للتعريف بهذا المصدر ويتم الإعداد لها قريباً. بالإضافة إلى ذلك نقوم بالاهتمام بتدريب الكادر الموجود حالياً ورفع أداء الفروع ولكن وكما ذكرت سابقاً وهذه الجهود التي تبذل لا يمكن تقييمها

لقاء/ خالد صالح الجماعي

بداية أستاذ/ فؤاد باعتباركم المسؤول في هذه المؤسسة الحيوية الهامة نود أن توضحوا لنا كيف أصبح المواطن يعاني من أزمة حقيقية في معظم مناطق الجمهورية من قلة المياه ومشاكلها المتزايدة وأسباب الأزمة؟

أسباب الأزمة تعود إلى عدة عوامل منها عوامل جغرافية بحكم موقع اليمن الذي يقع في منطقة شبه فاعلة وكذا قلة الأمطار في الثلاثة الأعوام الماضية يضاف إلى ذلك الاستخدام الجائر نتيجة الانفجار السكاني المتزايد وهذه عوامل وأسباب خارج إرادة المؤسسة وهناك عوامل أخرى أعتقد أن المؤسسة مسؤولة عنها متمثلة في عدم الدقة في عملية توزيع المياه وفرم بعض الشبكات ونوعيتها بالإضافة ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة وقلة الموارد في مواجهة هذه المضاريف من خلال اللجوء إلى رفع التعرفة ووثبات تعرفة المياه منذ فترة طويلة كل هذه العوامل مجتمعة لها تأثير من صعوبة الحصول على المياه بشكل كافي للمواطن.

ما هو الدور الذي تقوم به المؤسسة لحل مشاكل المياه في عموم المحافظات؟

المؤسسة وتماشياً مع الإصلاحات في قطاع المياه تخلت عن دور الأعمال التنفيذية والمتمثلة في إنتاج المياه وتوزيعها حيث أنشئت مؤسسات محلية تعنى بهذا الدور على أن تقوم المؤسسة بالأعمال التنظيمية والإشراف على الأعمال الاستثمارية كونها الذراع التنفيذي لوزارة المياه في تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة لمعالجة الاختلالات لهذه المؤسسات... إلا أن المؤسسة لم تباشر هذا الدور إلى الآن وظلت تقوم بالأعمال التي كانت تقوم بها سابقاً كانت في المياه وتوزيعه وتنفيذ مشاريع في سبع محافظات تمثله بحوالي ثلاثة وعشرون فرع أغلب تلك الفروع نائية أو تحت الإنشاء ولكن بحمد الله فإن هذه الفروع ناجحة وتقدم خدمات جيدة والمواطن لا يشكو من أي مشاكل والعمل المساعد في ذلك هو أنه المصدر المائي لا

(12) فرعاً سيتم إنشاؤها قريباً

توعية المواطنين بترشيد استخدام المياه سيسهم في التخفيف من أزمة المياه

